

الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو بالجزائر

أ. المكرطار فايزة*

Abstract:

The central focus of this paper is to identify the impact of economic reforms on Algerian's economic growth during the two past decade. In addition to reduce levels of unemployment and poverty. The findings of this study indicate that the slowly economic growth is mainly due to internal economic policies and not due to economic reform.

Economic reforms are necessary but not sufficient. What's more important is the quality of reforms that combine economic reforms with institutional and political.

المستخلص: شهد العقدان المنصرمان تقارباً من المخططات الاستثمارية، والتي كان هدفها لافتاً في طرائق فهم السياسات الاقتصادية الرئيسي رفع معدلات النمو، والتخفيض من والاجتماعية ووضع حلول لمعالجة المشكلات مستويات البطالة والقضاء على الفقر والرفع التي عرفتتها الدولة الجزائرية. جاءت هذه من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. لكن الدراسة لتبين أثر الإصلاحات الاقتصادية على هذه النفقات الاستثمارية أثمرت بمعدلات نمو النمو في الجزائر على إثر تطبيق الجيل الأول منخفضة نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة والثاني من الإصلاحات الذي تميز بثلاثة وليس كنتيجة لتطبيق برامج الانتعاش أنماط الاقتصادي.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

المقدمة

تميزت سنوات الثمانينات بتغيرات كبيرة في الاقتصاديات الدول النامية وذلك بظهور اختلال على المستوى الكلي منها ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، ارتفاع نسبة الاقتراض الخارجي وعدم القدرة على الوفاء بدين اتجاه مؤسسات المال الدولية، هشاشة السياسة المالية والنقدية، ضعف الجهاز الإنتاجي وذلك لاعتماد بعض هذه الدول على تصدير الثروات الباطنية ومنها الجزائر.

وبعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 عبر انخفاض أسعار النفط العالمية، انتهجت الحكومة الجزائرية سياسات الإصلاح الاقتصادي بدءا بالمساعدات الدولية عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إثر تطور خدمة الدين من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 مليار دولار سنة 1989.

مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعقدين، فترة التسعينات طبقت فيها برامج الجيل الأول وكانت فحوى هذه البرامج هو تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي، التي نصت على كبح الطلب باستخدام سياسة نقدية مقيدة، مثل رفع في أسعار الفائدة، ووضع سقف ائتمانية لسعر الصرف، وسياسة مالية انكماشية تتمثل في الارتفاع في الإيرادات الضريبية والانخفاض في الإنفاق الحكومي من أجل التأثير على انخفاض في عجز الحساب الجاري ومعدل التضخم. ويتم تنفيذ هذه السياسات في فترة زمنية قصيرة من سنة إلى ثلاث سنوات. أما مكونات الإصلاح في ظل برامج التكيف الهيكلي والتي اهتمت بهيكلية السياسات الاقتصادية، منها تحسين عمل كل من سوق المال والعمالة، تحرير التجارة وخصخصة القطاع الحكومي.

فبعد عقد من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية لم تأتي بنتائج مثمرة، أي لم تتحقق الأهداف التي كانت مرجوة من هذه الإصلاحات وهي الرفع في معدلات النمو الاقتصادية للدول، في سبيل الرفع في القيمة الحقيقية للدخل الفردي، واستقرار الأسعار وانخفاض مستوى البطالة وازدهار الاستثمار عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتنوع المنتجات ومنافستها للمنتجات الأجنبية، وكل هذه المتغيرات تهدف في

الأخير إلى تحسين البيئة الاجتماعية للفرد. ولقد وجهت انتقادات عديدة لإصلاحات الجيل الأول التي باءت بالفشل ولم تكن ملزمة بجميع المشاكل الاقتصادية للدول.

2 ثم جاءت إصلاحات الجيل الثاني في عقد الألفية للرد على الانتقادات التي وجهت لإصلاحات الجيل الأول ضمن برامج جديدة تعتمد في عمومها على الإصلاح المؤسساتي ومحاربة كل أنواع الفساد والاهتمام بالرأسمال البشري عن طريق التعليم والتكوين والرعاية الصحية والبيئية بالتأثير على سياسة الإنفاق التوسعي.

كانت الجزائر من بين الدول التي طبقت سياسات إصلاح الجيل الثاني أيضا، لأن المرحلة الأولى من تطبيق الإصلاحات الجيل الأول أظهرت معدلات نمو بطيئة، ومعدلات فقر وأمية مرتفعة وكذلك الظروف الأمنية التي عرفت الجزائر في تلك الفترة لم تكن مساعدة على التوفيق ولو في سياسة واحدة من بين كل سياسات الإصلاح. فاعتمدت الجزائر ثلاثة مخططات تنموية لتنشيط وتقوية أربعة قطاعات رئيسية وهي : البنية الأساسية، التنمية البشرية والمحلية، دعم الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات المصاحبة لهذه الإصلاحات. وتم تطبيق هذه المخططات على ثلاث حقبة زمنية :

- برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004
 - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009
 - برنامج تثبيت النمو الاقتصادي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014
- وهذا ما سنلقي عليه الضوء عبر النقاط التالية بأسلوب وصفي تحليلي في هذا البحث.

1. مفهوم النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية
2. ماهية الإصلاحات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية
3. تحليل برامج إصلاحات الجيل الثاني في الجزائر
4. الخلاصة والتوصيات

1- مفهوم النمو في النظرية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع والخدمات المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والإيديولوجية¹.

وقسمت نظريات النمو الاقتصادي إلى نظريات نمو تقليدية ونظريات نمو حديثة

1-1 نظريات النمو التقليدية

أول من فسر النمو الاقتصادي هو آدم سميث (1723-1790) فلاحظ أن زيادة الإنتاجية من خلال تخصيص في العمل ومعناها زيادة الكفاءة، واعتبر الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تساهم في زيادة الادخار الذي يؤدي إلى الرفع في حجم الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدل النمو بشكل مباشر مركزا على اقتصاديات ذات الحجم الكبير².

فالنظرة المتفائلة لأدم سميث عن النمو الاقتصادي قابلتها نظرة متشائمة عند مالتوس (1766-1834) الذي بين أن النمو المسارع في عدد السكان يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج، وذكر مالتوس أن كل من الموارد الطبيعية والعمل من محددات النمو الاقتصادي³.

أما ريكاردو (1772 - 1823) فبين أن زيادة الإنتاجية عن طريق الآلات في القطاع غير الزراعي يؤدي إلى زيادة النمو.

¹ عليان عبد الله الحولي. 2010. التعليم والتنمية. الجامعة الإسلامية غزة. ص 5.

² ربيع نصر. 2004. رؤية النمو الاقتصادي المستدام في سوريا. بحث مقدم في هيئة التخطيط للدولة. ص 3.

³ Murat Yildizoglu. 2002. Croissance économique. université Paul Cesare 6-7.

واعتبر ماركس (1818-1883) بأن تراجع النمو الاقتصادي يرجع إلى الانخفاض في عائد رأس المال وزيادة حصة رأس المال للإنتاج مما يقود معدل الربح إلى الانعدام، إضافة إلى الأزمات التي تحدث في فائض الإنتاج.

وأظهر جوزيف شومبيتر (1883-1950) أثر التقدم التقني في تكوين رأس المال. حيث ميز بين نوعين من العمليات الاقتصادية : عمليات اقتصادية تستخدم تكنولوجيا ثابتة، وعمليات أخرى تستخدم تكنولوجيا متغيرة أو ابتكارات، فالعون الاقتصادي دائما يبحث عن الابتكارات التي تحقق له مصادر الربح.

ثم جاءت أعمال هارود ودومار 1947 اللذان أخذوا السبق في إدخال الرياضيات لحساب معدلات النمو، ولقد اهتموا بالنمو فقط في المدى القصير، واعتبرا أن كلا من معدل الادخار ونسبة الاستثمار إلى الإنتاج ومعدل الاستهلاك رأس المال من محددات النمو الاقتصادي.

وبعدها اختفت الدراسات عن النمو الاقتصادي لمدة طويلة، نظرا لاهتمام المنظرين بعد الحرب العالمية الثانية بعملية توزيع الموارد الاقتصادية.

1-2 نظريات النمو الحديثة

انقسمت هذه النظريات إلى اتجاهين مختلفين في تحديد عمليات النمو. فهل النمو الاقتصادي يتحدد داخل العملية الإنتاجية أم خارجها ؟

1-2-1 نظرية النمو الخارجية

أعتبر سولو R.SOLOW (1956) أحد مؤسسي النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، والذي يفترض أن النمو الاقتصادي يتحدد خارج العملية الإنتاجية عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني، ويعتبر كلا من السياسة الاقتصادية والنظام المؤسسي حياديان بالنسبة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل⁴.

⁴ Robert Solow. 1956. A contribution to the theory of economics growth. Quartely Journal Of Economics , vol 70 n°1 , 65-94.

1-2-2 نظرية النمو الداخلية

أول من قاد هذه النظرية هو رومر P.ROMER سنة 1990 وبين أن النمو المستمر يتحدد داخل العملية الإنتاجية نفسها وليس خارجها، وأدرج هذا التفسير لعدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب الاختلاف الموجود في معدلات النمو بين البلدان التي لها نفس مستوى التقدم التقني.

ويرتكز النمو في هذه المدرسة على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة LUCAS سنة 1993، والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة. فالاستثمار في رأس المال البشري والبنية الأساسية والبحث والتطوير قد يؤدي بالحكومة إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد التي تأثر على التقدم التقني، كنتيجة لانتهاج سياسات اقتصادية مؤثرة في النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

أول من تبنى هذه النظرية هو بارو R.BARRO سنة 1998 والذي بين أن هناك اختلافات في معدلات النمو من دولة لأخرى عبر مدة زمنية طويلة، ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية المتبعة. وبين أن محددات النمو الاقتصادي هي : نسبة الاستثمار بالنسبة للناتج الداخلي ورأس المال البشري عن طريق مؤشر التعليم والرعاية الصحية والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي⁵.

ثم جاءت محاولات فردية عن طريق دراسات كمية حول المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي⁶:

- قام كل من FRANKEL و ROMER سنة 1999 بإنشاء نموذج يبين أثر المناطق التجارية على النمو الاقتصادي، فوجد أن هناك علاقة قوية بين نمو الناتج الداخلي الخام والمناطق التجارية.

⁵ Robert J. Barro. 2003. Determinant Of Economic Growth In Panel Of Countries. Annals Of Economics and Finance 4, 231 – 274.

⁶ Taleb Awad. 2010. Determinants Of Economic Growth In Jordan. Annals Of Economics And Finance 4. Berlin working papers on money , trade , finance and development 231-274.

- وجد POMERANZ سنة 2000 أن التكنولوجيا تؤثر على النمو الاقتصادي.
- بين كل من LYRONDI وJOHNAD وATHONASIOS سنة 2004، عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج الداخلي الخام لبعض الدول النامية
- سنة 2008 أظهر كل من AIDT وDUTTA أن الفساد يؤثر على نمو الناتج الداخلي الخام على إثر دراسة 71 دولة، فوجدوا أن هناك علاقة سلبية بين الفساد ونمو الناتج في البلدان التي تحوي مؤسسات حكومية رفيعة المستوى. أما بالنسبة للدول ذات المؤسسات الحكومية المنخفضة المستوى، فالفساد ليس له تأثير على نمو الناتج الداخلي الخام.

واستنادا إلى كل ما ذكرناه من نظريات النمو والمحاولات الفردية التي قدمها الاقتصاديون بغرض البحث عن مصادر نمو الناتج الداخلي الخام. فإن مصادر النمو الاقتصادي هي العمل والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، ففي حين تعتمد الزيادة في عرض العمل على نمو عدد السكان والزيادة في إنتاجية العمل تعتمد على الحافز، والتعليم، والتدريب، وحالة المعرفة، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي. وحالة المعرفة مهمة أيضا من أجل استكشاف الموارد الطبيعية وزيادة استخدامها. والتقدم التكنولوجي مرتبط مباشرة بحالة المعرفة كما هو مرتبط بالحافز. والحافز الملائم والتوسع في المعرفة هما في نهاية المطاف ضروريان للنمو طويل الأجل.

2. ماهية الإصلاحات في النظرية الاقتصادية

ظهر مفهوم الإصلاحات الاقتصادية في سنوات التسعينات عن طريق المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، في إطار برامج صممت خصيصا للدول التي كانت تعاني من المشكلات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وسميت هذه الإصلاحات بإجماع واشنطن، ثم تم إتمامها في سنوات الألفية بإصلاحات أخرى سميت بإجماع ساو باولو.

2-1 تقديم برامج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

تمثلت برامج الجيل الأول من الإصلاحات في توجيهين وهما إدارة الطلب (عن طريق التحكم في توجيه النفقات العمومية، وتسيير قروض قصيرة الأجل، والإصلاح الضريبي) وإدارة العرض

(التعديل الهيكلي للمؤسسات الإنتاجية وتحرير التجارة الخارجية).

وعرضت هذه الإصلاحات للدول النامية على وجه عشرة بنود بإجماع واشنطن⁷:

- إعادة توجيه النفقات العامة
- الإصلاح الضريبي
- تحرير السياسات المالية
- إعداد سياسة صرف موحدة قادرة على المنافسة
- تحرير التجارة
- الخصخصة
- رفع القيود الجمركية
- تأمين حقوق الملكية
- الانفتاح نحو الخارج
- الترشيح المالي

وبعد عقد من تطبيق هذه الإصلاحات، ظهرت سلبياتها في ظهور معدلات نمو منخفضة في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا، فكل من سياسات الخصخصة والاستقرار والتحرير لم تكن ناجعة في هذه الدول، فمثلا رفع القيود الجمركية وتحديد مناطق خاصة للتجارة لا يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في سياسة التحرير.

⁷ Dani Rodrik. 2006. Goodbye Washington Consensus Hello Washington Confusion ? A Review Of The World Bank's Economic Growth In 1990s : Learning From a Decade of Reform. Journal Of Economic Literature , vol XLIV 973- 987.

فلقد أدت عملية عدم نجاح الإصلاحات المطبقة في العديد من الدول إلى اغتناء الأقلية وافتقار الأكثرية⁸.

وبعد فشل الجيل الأول من الإصلاحات، واجه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عدة انتقادات من بعض باحثي علم الاقتصاد⁹. فقام البنك العالمي بنشر دراسة حول الدول التي ارتفعت معدلات نموها بعد تطبيق الإصلاحات ومنها الصين أكثر من 10%، والهند 7.5% وشيلي 5%، أما الصين أمام الانفتاح التجاري قامت بإصلاحات نقدية ومالية مرافقة لإصلاحات المقترحة من المؤسسات المالية الدولية¹⁰. والهند رغم هذا الارتفاع في النمو إلا أنها تعاني من مستويات عالية من الفقر والامية وسوء التغذية. أما الشيلي فقد وضعت إطارا قانونيا وماليا لسياستها الاقتصادية ضمن قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطا بالإرادات الهيكلية وليس مرتبطا بالإيرادات الجارية، وكذلك اهتمت بالبنية الأساسية والتنوع في مختلف منتجاتها، ورأس المال البشري والسياسة الحكومة الرشيدة¹¹، أما الإصلاحات المطبقة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فكانت مساهمتها في النمو الاقتصادي 1%.

وعلى ضوء الانتقادات المقدمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قامت بإنشاء جيل جديد من الإصلاحات الذي حدد في إجماع ساو باولو سنة 1999.

⁸ حاكمي بوحفص. 2010. الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 7. ص ص 8 - 9.

⁹ Dani Rodrik. op. cit. 978.

1. ¹⁰ Overview From Economic Growth In The 1990s : Learning From a Decade Of Reform. World Bank. April 2005.

<http://www.Phil.frb.org/research-and-data/events/2006/feb-policy-forum/papers/zagha-paper%201.pdf>. Accessed December 2013.

¹¹ عبد الرحمن محمد سلطان. 2010. كيف تغلبت الشيلي عن نقمة الموارد. نخبة الكتاب والمال.

شاهد يوم 2013/12/22 على العنوان: <http://www.alphabeta.argaam.com/article/detail/>

2-2 تقديم برامج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية

بالإضافة إلى بنود الجيل الأول من الإصلاحات، أضافت المؤسسات العالمية النقدية عشرة بنود أخرى وسميت هذه الإصلاحات بإجماع واشنطن الموسع والذي تضمن الآتي¹²:

- إدارة الشركات
- مكافحة الفساد
- مرونة أسواق العمل
- أخذ العضوية في المنظمة العالمية للتجارة
- تبني القوانين والمعايير المالية الدولية
- فتح أسواق رأس المال
- استخدام نظم وأسعار صرف غير وسطية
- استقلال البنوك المركزية
- العناية بشبكات الحماية الاجتماعية
- محاربة الفقر

حسب المؤسسات العالمية النقدية فإن الإصلاحات تحتاج إلى عدة عقود حتى تؤثر في النمو الاقتصادي والذي يتأثر بالتغيرات التي تحدث في هيكل الإنتاج والمخاطر المحتملة من المنتجين مع تصحيح المشاكل التي تعاني منها الأسواق (المال والعمل) والمؤسسات الحكومية والذي يؤدي بدوره إلى تغيير نشاطات الأفراد ومن ثمة العلاقات الاجتماعية. وكل هذه التغيرات تؤدي إلى استجابة الطلب لهذا الإنتاج الجديد¹³.

¹² Dani Rodrik. op. cit. 979.

¹³ Overview. op. cit.

فجاءت إصلاحات الجيل الثاني لتوضح أثر الجهاز المؤسساتي في تنشئة وساطة بين الحكومة والسوق.

وبالنظر إلى بنود الجيل الثاني من الإصلاحات، نجدها بأنها تبين أثر الطلب على النمو الاقتصادي عن طريق انفتاح الأسواق المحلية على العالمية (التصدير)، كنتيجة لمختلف العمليات الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بإنتاج سلع وخدمات تستخدم فيها تكنولوجيا وتقدم تقني يستورد من الدول المتقدمة.

ومن ثم يتضح أن بنود الجيل الثاني للإصلاحات هي عبارة عن شكل جديد للعولمة الانتهازية لتحقيق مصالح دول الشمال على حساب دول الجنوب في إطار التنمية الاقتصادية¹⁴.

3- تحليل برامج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر

انطلاقاً من قناعة الحكومة الجزائرية بالدور الذي تلعبه الإصلاحات الاقتصادية في إطار خطط إنمائية متواصلة، كأداة تستهدف للاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية من أجل إعادة البناء واعتماد المجتمع بعد الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر في سنوات التسعينات.

3-1 نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو

استطاعت الإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها الجزائر في التسعينات من تحقيق معدلات نمو نسبية فهناك سنوات كانت فيها معدلاً نمو سالباً مثل 1992، و1993، و1994 و1998، أما السنوات الأخرى فحققت معدلاً نمو موجبة. الجدول الموالي يبين تغير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية لسنوات التسعينات.

¹⁴ Mehdi Abbas. 2005. Le Consensus De Sao Paulo , Elément D'analyse D'une Nouvelle Approche des Stratégies de développement. EPIID cahier de recherche 18-19.

الجدول رقم (01) : تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية للجزائر في الحقبة 2000-1992 سنة الأساس 2001.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	
4270.9	3384.3	3034.95	3130.03	3058.43	2832	2727	2813	3063	ن.م.خ
26.19	11.5	(3.03)	2.34	7.99	3.85	(3.05)	(8.16)	(5.34)	ن.ن.م.خ
28.3	17.69	12.71	19.11	20.45	17.05	15.82	16.99	19.41	سعر النفط
14044.3	11296.7	10278.9	10778.3	10708.7	10092.6	9919.9	10461.1	11659.6	الدخل. ف
2369.6	2314.2	2209.2	2128	2071	2055.3	2019.2	2058.4	2089.5	الإنتاج. إ
984.5	888.5	829.83	728.8	766.9	894.1	857.7	865.8	911.3	الاستثمار
1519.6	736.6	568.6	765.5	721.4	596.6	561.7	559.8	828.6	الادخار
1807.5	952.6	699.3	942.5	930.1	752.9	627.9	596.4	785.8	الصادرات
891.1	770.9	703.4	669.4	710.1	870.1	778.3	636.4	696.6	الواردات
25.26	28.31	30.47	31.22	33.65	31.57	29.48	25.72	26.67	د.الخارجي
29.8	29.3	28.6	28.3	28.1	28.3	24.4	23.1	21.3	البطالة %
0.3	2.6	5	5.7	18.7	29.8	29.5	20.5	31.7	التضخم %
22.98	23.35	24.67	-	-	25.23	-	-	21	الفقر %
26.5	-	31.6	-	-	-	-	-	-	الأمية %

ن.م.خ.: الناتج المحلي الخام، ن.ن.م.خ.: نمو الناتج المحلي الخام، الدخل. ف: الدخل الفردي (بآلاف الدينارين)
الإنتاج. إ: الإنفاق الاستهلاكي، القيمة بين قوسين معناها سالبة.

كل المتغيرات بالقيمة الحقيقية (الوحدة مليار دج) ماعدا سعر النفط (دولار للبرميل) والدين الخارجي (مليار دولار).

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات البنك المركزي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: للسنوات 1999 و 2000.

بالنظر إلى الجدول السابق، قمنا بحساب المعدل المتوسط السنوي للنمو للعشر سنوات قد بلغ 2.3%، ويعتبر هذا النمو نسبي قليل، فلقد أثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها التضخم وهذا تبعا للسياسة النقدية التي اعتمدها الجزائر لإصلاح هيكل الأسعار والدين الخارجي في تلك الحقبة التي فرضت عليها من المؤسسات المالية الدولية. ظهرت فوائض مالية من سنة 1996 نظرا لارتفاع أسعار النفط الدولية، فأثر ذلك على الزيادة في قيمة الصادرات ولكن هذه الزيادات في الإيرادات لم تؤثر لا على الإنفاق الاستهلاكي، فمثلا سنة 1999 بلغ نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي 11.5 % بالنسبة لسنة 1998 التي عرفت نسبة نمو سالبة 3.03 %، فأما الإنفاق الاستهلاكي بلغت نسبة نموه 4.75% مقارنة بنفس السنة. أما في سنة 2000 بلغت قيمة نمو الناتج 26.19 % مقارنة بسنة 1999 ومع هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج ازدادت قيمة الاستهلاك فقط بقيمة 2.3%.

وعبر هذه العشر سنوات، شهد معدل البطالة نموا مفرطا، إذ كانت نسبته 21.3% سنة 1992 وواصلت في الارتفاع إلى أن بلغت 29.8%. وهذا دليل على عدم الاهتمام بسوق العمل وتنظيمه، والذي أثر كثيرا على الدخل الفردي ومنه على مستوى معيشة الفرد.

من ثم نلاحظ في الجدول المتغيرات الاجتماعية من تزايد في معدل الفقر والذي انخفض إلى غاية سنة 1999، وكذلك نسبة الأمية 31.6% سنة 1998 و26.5% سنة 2000 هذه قيم مرتفعة مقارنة بعدد السكان والذي لم يعرف زيادات كثيرة من سنة لأخرى.

وعليه نستنتج أن إصلاحات الجيل الأول، لم تؤثر في النمو الاقتصادي، وإنما ارتفاع سعر النفط هو الذي أثر في قيمة الإيرادات ورفع من قيمة المدخرات الحكومية والتي ساهمت في إعداد ثلاثة مخططات إنمائية من سنة 2001 إلى غاية 2014.

2-3 نتائج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية من سنة 2001 بإعداد ثلاثة مخططات هامة تدرج في إطار دعم النمو الاقتصادي باستخدام إنفاق حكومي موسع، عكس إستراتيجية النمو السابقة التي تمت بمعزل عن الميزانية العامة¹⁵.

أرادت الحكومة من وراء هذه المخططات التنموية تحقيق الأهداف المئوية¹⁶:

- الاهتمام بالهياكل الأساسية لبنية القاعدية والتي تعتبر من مقومات النشاط الاقتصادي.
- توفير مناصب شغل في كل من القطاع الفلاحة والصيد البحري، بغية تنشيط المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- توفير المأوى، وتهيئة بالرعاية الصحية والتعليم.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- تنشيط حركية الطلب الكلي.

1-2-3 فحوى برامج النمو الاقتصادي

قسمت الحكومة الجزائرية برامج الإصلاح إلى ثلاثة مخططات تنموية عبر الحقب الزمنية الآتية :

2001-2004 : سياسة دعم الانتعاش الاقتصادي.

2005-2009 : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

2010-2014 : برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

¹⁵ حاكمي بوخفص. مرجع سابق.

¹⁶ بوفليح نبيل. 2012. دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الحقبة 2000-2010. مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12. ص 242-266.

فالجداول الموالي بين لنا المبالغ المالية المخصصة لكل القطاعات المستهدفة من عملية الإصلاح¹⁷.

الجدول رقم 2: التوزيع القطاعي لبرامج النمو الاقتصادي

الوحدة : مليار دج

القطاع	الحقبة	2004-2001	2009-2005	2014-2010
البنية الأساسية والأشغال العمومية		210.5	1703.1	8400
التنمية المحلية والبشرية		201.9	1908.5	9314.6
قطاع الفلاحة والصيد البحري		65.3	312	1000
قطاع الصناعة		-	25.2	2500
قطاع الإدارة العمومية		45	203.9	1800
قطاع التكنولوجيا الحديثة والإعلام		2.25	50	-
المجموع		525	4202.7	21214

المصدر : رئاسة الحكومة، وزارة المالية، وزارة الخارجية

ففي الحقبة الأولى من الإصلاحات، تصدر قطاع البنية الأساسية والأشغال العمومية المرتبة الأولى لما وجه له من إنفاق 40.09% لإنشاء الطرق والسدود، والنقل والمواصلات. أما بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية فقد أنفقت الحكومة 38.45% من مجموع المال الموجه للإصلاحات بغرض بناء سكنات، ونهوض بالتعليم وبرعاية الصحية. وفي إطار عملية تنويع المنتجات، اهتم صناع السياسة الاقتصادية الجزائرية بفرعين فقط من القطاعات المنتجة هما الفلاحة والصيد البحري بدءا باسترجاع أراضي الفلاحة، مع محاولة تطوير إنتاج الفلاحة الغذائية للتخلص من التبعية الغذائية ورغم أهمية القطاع خصص له فقط 12.4% من مجموع المبلغ. فالتقدم التقني والإعلام وهو من أهم مقومات الإنتاج والإنتاجية خصص له 0.42% من مجموع مبلغ الإصلاحات. ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه الإصلاحات، اعتنت

¹⁷ Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004. Rapport économique : <http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm>

الحكومة بالإصلاح المؤسساتي، فقدمت للوزارات والإدارات المحلية 8.57% من مجموع المبلغ¹⁸.

أما في الحقبة الثانية أنشأت السلطات الحكومية برنامج تكميلي يدعم القطاعات السابقة التي عنت بالإصلاحات إضافة قطاع الصناعة الذي وجه له فقط 0.5% من مجموع الإصلاحات. لكن في هذا البرنامج اتجهت سياسة الإصلاح صوب قطاع التنمية البشرية والمحلية، فاستحوذ قطاع السكن على قيمة 155 مليار دج، يليه قطاع التربية 141 مليار دج، ثم باقي المبلغ خصص للرعاية الصحية وتغطية بعض المشاريع الأخرى الخاصة بالتنمية البشرية. ورغم ارتفاع قيمة المبلغ المقدم للإصلاحات (8 مرات المبلغ السابق)، إلا أنّ نسبة المبلغ المقدمة لكل من قطاع البنية الأساسية وقطاع التكنولوجيا بقيت ثابتة. أما المبلغ المقدم لقطاع الفلاحة والصيد البحري، والإدارة العمومية فقد انخفض إلى نصف المبلغ المعتمد في إصلاحات برنامج الانتعاش الاقتصادي.

وبالنسبة للحقبة الثالثة، خصصت الحكومة مبلغ ضخّم لمواصلة الإصلاحات (5 مرات المبلغ السابق). فيما يخص النسب المؤوية من المبالغ المقدمة للقطاعات فقد بقيت ثابتة في كل من قطاع البنية القاعدية، والتنمية البشرية والمحلية وقطاع الإدارة العمومية. أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد ارتفعت نسبة مبلغ الإصلاحات إلى 11.7% بغرض تشجيع الاستثمارات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة. لكن في قطاع الفلاحة والصيد البحري انخفضت النسبة إلى 4.7%.

صاحب برنامج توطيد النمو الاقتصادي، برنامج الألفية الإنمائي للأمم المتحدة والذي انطلق سنة 2012 ويتنظر رؤية بواره في عام 2015، في إطار أهداف الألفية للتطوير الاقتصادي OMD، ويهتم هذا البرنامج بتطوير حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية

¹⁸ Programme de développement quinquennal 2010-2014 : <http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm>

والصحة والتكوين والتعليم بغرض تطوير قطاع القضاء والإدارة العامة وخصص له مبلغ قدره 424.683 مليون دج¹⁹.

3-3 أثر إصلاحات الألفية على النمو الاقتصادي

في الدراسات التطبيقية يعبر تطور الناتج المحلي الخام الحقيقي عن النمو الاقتصادي. ولمعرفة أثر هذه الإصلاحات الضخمة، نقوم بعرض المتغيرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية في أثنى عشرة سنة الماضية لمعرفة التغير الذي طرأ عليها.

¹⁹ Programme de pays pour l'Algérie. 2011 Conseil d'Administration du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). Deuxième session ordinaire de 2011.

الجدول رقم 3 : تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية للجزائر للمحقة 2001-2012 سنة الأساس 2001

المتغيرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
المؤشرات												
ن.م.خ	10214	10179	8802.4	7603.3	8907.6	7921.6	7465.8	6783.7	5592.6	4276.7	4167.5	4123.5
سعر النفط	111	112.9	80.2	62.2	99.9	74.6	69.02	59.66	43.25	33.48	29.66	29.49
ن.م.خ	0.34	15.64	15.77	(14.64)	12.43	6.1	10.05	21.29	30.76	2.62	1.06	(3.45)
الدخل. ف	27532	27728	24471	21563	25751	23436	22487	20619	17698	13533	13293	13357
الإنتاج. إ	5412.9	5311.7	4537.3	4083.3	3864.9	3427.6	3200.6	3067	2926.6	2745.9	2651.7	2472.2
الاستثمار	3828.7	3866	3646.8	3564.1	3326.8	2738	2260.4	2147.4	1860.3	1506.8	1366.7	1134.5
الادخار	4801.7	4885.4	4265	3519.9	5042.6	5183.6	4265.2	3716.7	2666	1530.8	1515.8	1651.3
المصادر	3577.2	3954.3	3384	2689.3	4273.2	3723.1	3638.4	3302.2	2240	1899.6	1583	1550.8
الواردات	2577.9	2889.7	2765.9	2733.5	2557.4	1967.1	1633.9	1633	1434.3	1185.8	1142.7	930.6
الخارجي	3.637	4.405	5.681	5.687	5.921	5.573	15.5	16.4	21.82	23.35	22.64	22.57
البطالة %	9.7	10	10	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.9	27.3
التضخم %	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	4	4.3	1.4	4.2
عدد السكان	37.1	36.71	35.97	35.26	34.59	33.8	33.2	32.9	32.8	31.6	31.35	30.87
الفقر %	12	-	-	-	-	-	18.95	16.6	18.5	-	-	-
الأمية %	18.6	22.1	22.1	24.6	24.6	26.16	27.2	27.3	27	30	30.5	35

ن.م.خ. : الناتج المحلي الخام، ن.م.خ: نمو الناتج المحلي الخام، الدخل. ف : الدخل الفردي (آلاف الدينارين)

الإنتاج. إ : الإنتاج الاستهلاكي، القيمة بين قوسين معناها سالبة.

كل المتغيرات بالقيمة الحقيقية (الوحدة مليار دج) ماعدا سعر النفط (دولار للبرميل) والدين الخارجي (مليار دولار).

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي، المجلس الاجتماعي والاقتصادي 2006 - 2008، الديوان الوطني لمحو الأمية 2012 .

يطلعنا الجدول رقم 3 على الملاحظات الموالية :

1. تحسن الناتج المحلي الخام الحقيقي من سنة 2004 إلى غاية 2012، فقط سنة 2009 عرفت انخفاض في الناتج المحلي ولكن لم يتأثر هذا الانخفاض بأسعار النفط، وإنما تأثر بقيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات.
2. بلغ المعدل المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الحقيقي في 12 سنة الماضية 2.63%، ويعتبر هذا المعدل ضعيف مقارنة بحجم الاستثمارات التي أنجزتها الحكومة الجزائرية في هذه الحقبة الزمنية ومقارنة بناظرتها دولة الشيلي التي كانت تعتمد على تصدير الفوسفات، ثم غيرت مسار اقتصادها بتهيئة القطاع الزراعي وتنميته فأصبحت تصدر منتجات زراعية. فقد حققت نمو قدره 10.5%²⁰ وكذلك تركيا التي تبنت إصلاحات اقتصادية في نفس الحدود الزمنية للجزائر وحققت معدل نمو وقدره 8.6%²¹.
3. تحسن الدخل الفردي الحقيقي مقارنة بسنوات التسعينات ولكنه يبق ضعيف مقابل ما تحتويه الجزائر من ثروات اقتصادية وإمكانات بشرية، يقدر سكان تركيا بضعف سكان الجزائر ويبلغ الدخل الفردي الحقيقي التركي 10504 دولار أمريكي سنة 2012.
4. من النتائج المشجعة هي انخفاض في معدل التضخم الذي بلغت نسبته في سنوات التسعينات 17.82% مقارنة بسنوات الألفية التي بلغ فيها النسبة 3.8%. وهذا يرجع للسياسة النقدية المتبعة من قبل الحكومة للرفع في قيمة العملة.
5. انخفاض معدل البطالة من 27.74% في سنوات التسعينات إلى 15.6% في سنوات الألفية، لكنه يبق مرتفع نسبيا، ارتفع حجم التشغيل فقط في القطاعات المصاحبة لهذه الإصلاحات :

²⁰ Francisco Gallego , and Norman Loayza. 2010. The Golden Period for Growth in Chile, Explanation and Forcasts : files /gallego-loayza.pdf. Accessed december 2013.

²¹ Bernard Hoekman and Sübidey Togan. 2005. Turkey: Economic Reform and Accession to the European Union. A copublication of the World Bank and the Centre for Economic Policy Research 18-30.

• ازداد عدد العمال في قطاع الأشغال العمومية والبناء من 0.781 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.371 مليون عامل سنة 2008 ثم مليون عامل سنة 2012. وهذا الانخفاض يدل على تدخل الحكومة في القطاع وعليه فالزيادة المسجلة هي زيادة مؤقتة وغير مستدامة.

• سجل قطاع الفلاحة معدل نمو سنوي للعمال قدره 6.27% بين سنتين 2000 و2008 كنتيجة لتطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة منذ سنة 2000، فارتفع عدد العمال من 1.185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1.841 مليون عامل سنة 2008، وتبقى فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير دائمة لارتباط قطاع الفلاحة بالظروف المناخية، حيث انخفض عدد العمال في سنة 2009 إلى 1.242 مليون عامل.

• بلغ حجم العمالة في قطاع الخدمات 2.514 مليون عامل سنة 2000، وبعد مباشرة الإصلاحات أي إلى غاية سنة 2011 بلغ عدد العمال في القطاع 5.603 مليون عامل سنة 2011.

• لم تكن هناك نتائج مشجعة في قطاع الصناعة، بحيث بلغ حجم العمالة 0.497 مليون عامل سنة 2000، و0.530 مليون عامل سنة 2008 و1.367 مليون عامل سنة 2011.

6 - مما يلاحظ انخفاض نسبة الفقر من 18.4% سنة 2004 إلى 12% سنة 2012، على إثر الاهتمام بالطبقات المعوزة، كنتيجة لسياسة محاربة الفقر في الجزائر عن طريق منح مبالغ مالية للأسر الفقيرة، سكنات اجتماعية، رعاية صحية مجانية. فحسب دليل التنمية البشرية الذي تقوم به الأمم المتحدة صنفت الجزائر في المرتبة 93 مع الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة وتليها تونس في المرتبة 94. وهذا يرجع للإصلاحات التي قدمتها الحكومة الجزائرية لقطاع التنمية البشرية بغرض الاهتمام بالتعليم والتكوين والرعاية الصحية، والجدول الموالي يبين ذلك :

الجدول رقم 4 : توزيع قيمة الإصلاحات على قطاع التنمية البشرية

الوحدة : مليار دج

القطاع \ البرنامج	البرنامج الأول	البرنامج الثاني	البرنامج الثالث
التعليم والتكوين	41.6	399.5	1898
الرعاية الصحية	14.7	85	624
المجموع	56.3	484.5	2522

المصدر : رئاسة الحكومة

وتبقى نسبة الأمية مرتفعة في الجزائر، 18.6% من مجموع السكان وهذا ما صرح مسئول الديوان الوطني لمحو الأمية والذي يطمح أن تصل هذه النسبة سنة 2015 إلى 10%.

7- ومما يستحسن للحكومة الجزائرية دفع الديون الخارجية والتي انخفضت بشكل كبير مقابل السنوات الماضية، بلغت سنة 2001 القيمة 22.57 مليار دولار ووصلت سنة 2012 إلى 3.637 مليار دولار وهذا كنتيجة لوفرة الموارد النفطية، والتخلص من التبعية الخارجية.

8- نلاحظ في الجدول أن الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار يرتفعان في بداية الثلاث مراحل من الإصلاحات، وهذا تبعا للسياسة المتبعة من قبل الحكومة وهي سياسة إنفاق توسعية، كمقابل لتحريك العرض وتنشيط عملية التصدير.

9- الميزان التجاري في جميع السنوات يحصل فائض إلا في سنة 2009، ظهر فيه عجز بنحو 44.2 مليار دج على إثر انخفاض في قيمة الصادرات من المحروقات. وهذا كنتيجة لاعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

4 - الخلاصة والتوصيات

4-1 خلاصة البحث

في ضوء رؤية الباحثة حول عملية الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو في الجزائر بتعزز لديها القناعة بشكل متزايد أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤثر في النمو الاقتصادي وذلك للأسباب الآتي ذكرها:

- ساهم ارتفاع سعر النفط في تكوين عائدات مالية ضخمة، والتي مكنت الحكومة من إنشاء مخططات الإصلاح الاقتصادي.
- الاهتمام بسياسات الطلب الكلي، من دون تنشيط سياسات العرض والعمل على التنويع في المنتجات (السلع والخدمات) بالنظر إلى ما تحتويه الجزائر من ثروات مادية ومالية من أراضي زراعية وأيدي عاملة ومنطقة جغرافية هامة.
- يرى الاقتصاديون أن النمو الاقتصادي ينتج عن تطور دوال الإنتاج، كنتيجة لتطور رأس المال المادي والبشري، والتكنولوجيا، والقطاع المؤسسي. .. الخ، ويقول الاقتصاديون أن معدل النمو الاقتصادي لا يقاس في الأجل القصير وإنما في أجل طويل لمعرفة نسبة النمو : حسب الدراسة في السنوات العشرة للتسعينات وجد المعدل المتوسط السنوي للنمو 2.3% أما في عشية الألفية فبلغ معدل المتوسط السنوي للنمو 2.63%.
- النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف ويرجع ذلك إلى :
 1. عدم وضوح البيئة الاقتصادية والسياسية.
 2. عجز المؤسسات الإدارية على تسيير الإصلاحات الاقتصادية.
 3. في دراسة قام عن البنك العالمي حول 14 دولة منها بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وبعض دول أوروبا الشرقية المصدرة لنفط (PECO) حول ست معطيات تتحكم في النمو الاقتصادي هي : المسؤولية، والاستقرار السياسي، والحكم الراشد، ودور القانون، والفساد ونوعية التنظيم. فأخذت الجزائر المرتبة الأخيرة فيما يخص التنظيم.

4. ضعف السوق المالي وعدم مرونة سوق العمالة.

5. عدم وجود أطر جيد للتنمية البشرية وهي تعتبر من مقومات النمو الاقتصادي. فهذه الإصلاحات ليست بلا فائدة بالمطلق، وإنما هي وسيلة ملحة وضرورية تلجأ إليها البلدان لمراجعة سياستها بعد كل مرحلة لتتعلم الدروس الممكنة من نجاحات وإخفاقات السوق والمؤسسات، والأخذ بنظر الاعتبار المؤثرات الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية.

4-2 التوصيات

بالاعتماد على ما تم دراسته في البحث وما تم تأشيريه إليه في الخلاصة خرج البحث بالتوصيات الآتية :

- إصلاح المنظومة النقدية باستخدام الاقتصاد الإسلامي والقضاء على الربى وإحلال محله نظام المشاركة في الربح، وهذا يحث أفراد المجتمع على المشاركة في المشاريع الإنتاجية والرفع من قيمة المدخرات.
- إصلاح المنظومة المالية، وفرض الزكاة قانونيا وهذا بغرض القضاء على التهرب الضريبي، وفرض الضرائب فقط على السلع التي يشتريها الأغنياء.
- الإلمام بالتنمية البشرية : فعلى الحكومة الاهتمام بالجانب المادي لأفراد المجتمع من سكن وتعليم ورعاية صحية، والجانب الروحي الذي يتم بترسيخ تعاليم الدين الإسلامي لإنتاج أفراد صالحون مهيون للإنتاج والإنتاجية.
- تجديد القطاع الإداري وقطاع القضاء في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري.
- تمويل مشاريع البنية الأساسية عن طريق إصدار النقد، لأن هذه المشاريع تعتبر مشاريع عامة ولا تولد قيمة مضافة.
- تنظيم القطاع الفلاحة : استرجاع أراضي الفلاحة وتجهيزها، وتنمية الثروة الحيوانية. في القرون الماضية كانت الجزائر من الدول المصدرة للحبوب والبطاطس.
- تنويع القطاع الصناعي : إنشاء مصانع ومؤسسات صلبة ومنافسة للدول الأجنبية ومحاولة تصدير منتجات جديدة.
- تحريك القطاع الخدمات بتنظيم قطاع التجارة والمواصلات والاتصالات.

فالحكومة الجزائرية بحاجة إلى صياغة إستراتيجيات تنموية جديدة مصاحبة لهذه الإصلاحات، لتتخلى عن التبعية الخارجية والغذائية، وترفع من معدلات نموها ومعدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي وعليه يتم تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

المراجع

1. عليان عبد الله الحولي. 2010. التعليم والتنمية. الجامعة الإسلامية غزة.
2. ربيع نصر. 2004. رؤية النمو الاقتصادي المستدام في سوريا. بحث مقدم في هيئة التخطيط للدولة
3. حاكمي بوخفص. 2010. الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 7.
4. عبد الرحمن محمد سلطان. 2010. كيف تغلبت الشيلي عن نقمة الموارد. نخبة الكتاب والمال. شوهد يوم 2013/12/22 على العنوان: <http://www.alphabeta.argaam.com/article/detail/>
5. بوفليح نبيل. 2012. دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الحقبة 2000-2010. مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12.
6. Murat Yildizoglu. 2002. Croissance économique. université Paul Cesare 6-7.
7. Robert Solow. 1956. A contribution to the theory of economics growth. Quartely Journal Of Economics , vol 70 n°1.
8. Robert J. Barro. 2003. Determinant Of Economic Growth In Panel Of Countries. Annals Of Economics and Finance 4.
9. Taleb Awad. 2010. Determinants Of Economic Growth In Jordan. Annals Of Economics And Finance 4. Berlin working papers on money , trade , finance and development.
10. Dani Rodrik. 2006. Goodbye Washington Consensus Hello Washington Confusion ? A Review Of The World Bank's Economic Growth In 1990s : Learning From a Decade of Reform. Journal Of Economic Literature , vol XLIV.
11. Overview From Economic Growth In The 1990s : Learning From a Decade Of Reform. World Bank. April 2005.
12. Mehdi Abbas. 2005. Le Consensus De Sao Paulo , Elément D'analyse D'une Nouvelle Approche des Stratégies de développement. EPIID cahier de recherche.
13. Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004. Rapport économique : <http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm>
14. Programme de développement quinquennal 2010-2014 : <http://www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm>
15. Programme de pays pour l'Algérie. 2011 Conseil d'Administration du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). Deuxième session ordinaire de 2011.

16. Francisco Gallego , and Norman Loayza. 2010. The Golden Period for Growth in Chile, Explanation and Forecasts : files /gallego-loayza.pdf. Accessed december 2013.
17. Bernard Hoekman and Sübidey Togan. 2005. Turkey: Economic Reform and Accession to the European Union. A copublication of the World Bank and the Centre for Economic Policy Research.

